

المحاسبة عن أسهم الخزانة على وفق النظام المحاسبي الموحد

المحاسب القانوني د. عبد الكريم محمد سلمان

كلية المستقبل الجامعة – العراق – محافظة بابل

akmselnajar@gmail.com

المستخلص :

تناول البحث موضوع أسهم الخزانة (Treasury Stock) ، فعندما تشتري شركة مساهمة أسهمها المطروحة للتداول يحدث انخفاض في كل من الموجودات وحقوق المساهمين ، ولكن من غير المناسب أن نقول بأن الشركة يمكن أن تمتلك جزء من نفسها ، وأن شركة أخرى قد تباع أسهم الخزانة للحصول على الأموال ، وبالتالي تكون أسهم الخزانة أحد أنواع الموجودات الظاهرة في الميزانية العامة .

وينبغي على مجلس إدارة الشركة اتخاذ القرار اللازم بالموافقة على شراء جزء من أسهمها وتسجل على أنها أسهم الخزانة ، كما على مجلس إدارة الشركة اتخاذ القرار في إلغاء (بيع) أسهم الخزانة وتخفيض عددها على أن يراعى التعليمات الصادرة بهذا الخصوص والتي من المتعارف عليها أن يتم إصدارها من قبل هيئة الأوراق المالية في البلدان . وفي العراق لا توجد تعليمات صادرة عن كيفية التعامل مع أسهم الخزانة وبذلك ينبغي أن تصدر تعليمات عن هيئة الأوراق المالية العراقية .

وتناول البحث المعالجات القيدية المحاسبية وطرق الإفصاح عنها في القوائم المالية عند قيام الشركة بشراء بعض من أسهمها المتداولة الخاصة بها الذي يؤدي إلى التقليل من حيازة أسهمها المطروحة للتداول . وبيان أن هذه الأسهم لا تعطي الشركة الحق في التصويت وممارسة حقوق المساهمين والحصول على أرباح نقدية نتيجة توزيع الأرباح أو الحصول على الموجودات عند تصفية الشركة .

Abstract:

The research deals with the treasury Stock, when a company buys its shares for circulation, both assets and shareholders' equity will decrease, but it is not appropriate to say that the company can own a part of itself, And that another company may sell treasury stock in order to obtain funds, and thus treasury stock are one of the types of assets appearing in the Balance Sheet.

And the company's board of directors should take the necessary decision to approve the purchase of part of its shares and recorded them as treasury stock, so that the company's board of directors must also make the decision to cancel (sell) treasury stock and reduce their number, taking into account the instructions issued in this regard, which are customary to be issued by the Securities Commission in the countries.

In Iraq, there are no instructions issued on how to deal with treasury stocks, and thus instructions should be issued by the Iraqi Securities Commission.

The research dealt with accounting journals entries and methods of disclosure in the financial statements when the company buys some of its own traded shares, which leads to a reduction in the possession of its traded shares

And a statement that these shares do not give the company the right to vote, exercise shareholder rights, and obtain cash dividends as a result of dividend distribution or obtaining assets upon liquidation of the company.

المقدمة :

تلجأ أحياناً بعض الشركات إلى شراء أسهمها المطروحة للتداول (Outstanding shares) في سوق الأوراق المالية ، وهذه العملية تمثل تخفيض مؤقت لعدد من أسهم الشركة المتداولة في السوق ، وتسمى أسهم الشركة نفسها التي يعاد شرائها بأسهم الخزانة (Treasury Stock) ، وتعتبر الاستثمارات المتداولة مخزوناً للخزانة قابلة للتحويل إلى نقدية أو تعتبر بديل للنقدية (النقدية المكافئة) .

تقوم بعض الشركات بهذا الإجراء في حالة وجود فائض نقدي ولتنشيط التداول بأسهمها ، أو عندما تنتبأ بأن سعر أسهمها في السوق (Fair market value) سيتعرض للانخفاض أملاً في رفع قيمة السهم السوقية ، وهناك عوامل أخرى تدفع الشركات للقيام بهذا الإجراء سيتم تناولها بالبحث .

بعد ذلك تقوم الشركة ببيع هذه الأسهم وإعادتها للتداول استناداً إلى تعليمات خاصة ببيع وشراء وتداول أسهم الخزنة تحدد فترة للاحتفاظ بهذه الأسهم وطرحها للتداول وإلا تعتبر إدارة الشركة مسؤولة وأن هناك غرض غير معلن من قبلها وقد تستخدمها كآلة للتلاعب بسعر السهم ، فإن تلك الأسهم لا يستحق لها توزيعات أرباح ولا يحق لها التصويت باجتماعات الهيئة العامة للشركة ، كما تفقد حقها في الحصول على أية نقدية في حالة تصفية الشركة ، وفي حالات أخرى قد يتم إلغاء أو شطب هذه الأسهم كإجراء لتخفيض رأس المال بتخفيض عدد الأسهم المتداولة في السوق المالية .

وقد يعتقد البعض أن أسهم الخزنة يجب أن تسجل في جانب الموجودات لإمكانية بيعها في أي وقت وتحويلها إلى نقد فوراً ، أي تعتبر بمثابة استثمار تقوم به الشركة لحسابها الخاص ، ولكن في الحقيقة والصحيح أن أسهم الخزنة المشتراة تعتبر تخفيض مؤقت لرأس المال المدفوع ، كما تخفض حصة التوزيعات من الأرباح السنوية للمؤسسين والمساهمين ، وفي حالة قيام الشركة باتخاذ قرار إلغاء أو شطب أسهم الخزنة (المشتراة) فإن ذلك يمثل تخفيضاً دائماً وليس مؤقتاً لرأس المال ، ونتيجة الإلغاء هذه يتم تخفيض عدد أسهم الشركة المصرح بها والمتداولة في السوق المالية .

هناك بعض الدول سمحت للشركات بتداول أسهم الخزنة منها (فرنسا ، مصر ، أمريكا ، انكلترا ، ألمانيا ، اليابان) فهي لا تمنع الشركة من شراء أسهمها ، كما أنها لا تبيح لها شراء أسهمها بشكل مطلق ، أي قامت هذه الدول بتنظيم عمليات تداول أسهم الخزنة بتعليمات تصدرها هيئة الأوراق المالية ، وعلى إدارة الشركة أن تعمل في ظل مبدأ الالتزام وعدم استغلال الفرص من آلية إعادة الشراء لأسهمها في ظل وجود معلومات داخل الشركة غير منشورة يعلمها من بداخلها سواء كانت إيجابية أم سلبية لتحقيق مكاسب غير عادية على حساب المستثمرين ، وعليه أشارت بعض التعليمات بأن تكون عمليات بيع وشراء أسهم الخزنة بقرار من الهيئة العامة للشركة بحضور جميع المؤسسين والمساهمين وحققهم بالتصويت على القرار وأن لا تقل نسبة الموافقين عن (75%).

المبحث الأول

منهجية البحث

Research Methodology

1- أهمية البحث : Importance of Research

تأتي أهمية البحث من كونه بمثابة دليل استرشادي لكل من الشركات المصدرة للأسهم والمستثمرين أو المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والمتعاملين في سوق الأوراق المالية عند تعاملهم بأسهم الخزنة (Treasury Stock) وما له من أثر في عملية اتخاذ القرارات التمويلية والاستثمارية . كما تبرز أهمية البحث في كيفية إجراء المعالجات القيدية لعمليات تداول أسهم الخزنة وما هي الطرق المتبعة مع تحديد الطريقة الأفضل بما يتلاءم مع البيئة المحاسبية العراقية والمعايير والقواعد المحاسبية المحلية والدولية .

2- هدف البحث : Objective of Research

يهدف البحث إلى استحداث أسماء الحسابات وأرقام الدليل المحاسبي التي أرى أن تضاف إلى دليل النظام المحاسبي الموحد المعتمد المطبق في الشركات العراقية ووضع المعالجات القيدية المحاسبية على وفق النظام المحاسبي الموحد العراقي عند قيام الشركة باتخاذ قرار بشأن بيع وشراء أسهمها وطرحها للتداول في سوق العراق للأوراق المالية استناداً للقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة لمساعدة الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية في التجنب من الوقوع في الأخطاء والوقوع تحت طائلة القانون .

3- مشكلة البحث : Problem of Research

يمكن بيان مشكلة البحث من خلال المحاور الآتية :

- أ - افتقار دليل النظام المحاسبي الموحد المعتمد إلى أرقام الدليل وأسم الحساب الخاص بأسهم الخزنة والمعالجات القيدية لعمليات بيعها وشراءها وما هي القيمة المعتمدة لعملية التسجيل .
- ب - عدم تضمين القاعدة المحاسبية رقم (14) " محاسبة الاستثمارات " أي فقرات أو إرشادات عن أسهم الخزنة كدليل استرشادي للإدارات والمحاسبين في الشركات العراقية للعمل بموجبها في كيفية التعامل بأسهم الخزنة لعمليات البيع

والشراء وما هي المجالات والمبررات المسموح بها لقيام الشركة بالتعامل بأسهم الخزنة وكيفية وطرق الإفصاح عنها في الميزانية العامة .

ج - عدم قيام هيئة الأوراق المالية العراقية بإصدار تعليمات تنظم عملية البيع والشراء والتداول لأسهم الخزنة وكيفية التصرف بها والحالات التي تسمح للشركات العراقية بتداول أسهم الخزنة (بيع وشراء) وطرحها للتداول في سوق العراق للأوراق المالية .

4- فرضية البحث Hypothesis of Research :

بغرض وضع الحلول الأولية لمشكلة البحث يمكن العمل على الفرضيات الآتية :

- أ - إن استحداث حساب خاص بأسهم الخزنة في النظام المحاسبي الموحد ضروري لأنه يُعد تماشياً مع البيئة المحاسبية في دول العالم ومواكبة التطورات والتحديث المستمر على معايير المحاسبة .
- ب - يتطلب إجراء بعض التعديلات على القاعدة المحاسبية (14) " محاسبة الاستثمارات " باتجاه الإشارة إلى أسهم الخزنة ذلك سيعتبر إضافة دليل استرشادي للإدارات وللمحاسبين في الشركات العراقية لعمليات بيع وشراء أسهم الخزنة وتداولها والإفصاح عنها في الميزانية العامة على وفق المعايير المحاسبية العربية والدولية .
- ج - إن إصدار تعليمات لتنظم عمليات تداول أسهم الخزنة من قبل الهيئات المعنية في العراق كفيل بأن تسمح للشركات العراقية بتداول أسهم الخزنة في سوق العراق للأوراق المالية للشركات المدرجة في السوق .

5- دراسات سابقة Previous Researches :

بعد البحث والاطلاع على الدراسات المطروحة عن أسهم الخزنة لم أجد أي بحث مقدم يتناول موضوع هذا البحث وهو دراسة أسهم الخزنة وعلاقتها وربطها بالمعالجات المحاسبية القيدية بالنظام المحاسبي الموحد المعتمد في دولة العراق والمطبق في الكثير من الوحدات الاقتصادية والمؤسسات الحكومية وكافة أنواع شركات القطاع الخاص والمختلط والعام والمصارف وشركات التأمين والجامعات والكليات الأهلية وغيرها .

المبحث الثاني

ماهية أسهم الخزنة

Substance of Treasury Stock

1- أسهم الخزنة (Treasury Stock) :

وهي أسهم الشركة المساهمة نفسها التي تم طرحها للبيع في بداية تكوين الشركة وتقوم الشركة بشرائها من أسواق المال وأعادتها إلى الشركة وكأنها أسهم لازالت غير مطروحة للمساهمين ، ويمكن القول أن بعض الشركات المساهمة تعاني من انخفاض أسعار أسهمها بالسوق عن قيمتها العادلة وأحياناً انخفاض عن قيمتها الدفترية المثبتة ، ولا تمتلك الشركة أي أداة بيدها لتصحيح هذا المسار ، الأمر الذي أوجدت الدول معالجة لهذه الحالة ، ففي الكثير من الأوقات تستخدم طريقة أسهم الخزنة حيث لوحظ في الولايات المتحدة (USA) أن من ضمن (600) شركة توجد (65%) منها تستخدم طريقة أسهم الخزنة ، وتعتبر الشركة هذا العمل إجراء للقيام بأحد هذه التصرفات الآتية (852 : 2012 , Kieso) :

- أ - **الاحتياط من فعالية الضريبة وزيادة التوزيعات النقدية على حملة الأسهم** ، كون أن معدل أرباح رأس المال على مبيعات الأسهم للشركة تنخفض عند انخفاض عدد أسهم الشركة المطروحة للتداول حوالي النصف لدى المساهمين على دخول المستثمرين .
- ب - **زيادة ربحية السهم والعائد على حقوق المساهمين بتقليل عدد الأسهم المتداولة** ، كما وتساعد على قياس استراتيجية الأداء على الأمد القصير ولكن هذا التكتيك لا يضيف قيمة حقيقية للأداء على المدى الطويل .
- ج - **توفير المخزون لاستخدامه لعقود تعويض الأسهم أو لتلبية احتياجات الاندماج المحتملة** ذكرت إحدى الشركات أنها تستخدم جزءاً من مشترياتها من الأسهم العادية لاستخدامها كخيارات للعقود ، وشركات أخرى تشتري أسهمها لتوفيرها لعمليات الاستحواذ على الأعمال .

د - **إحباط محاولات استيلاء أو التقليل من عدد من المساهمين** ، عن طريق التقليل من عدد الأسهم المملوكة من قبل الجمهور ، والملاك الحاليين وإدارات الشركات الخارجية من السيطرة أو التأثير الكبير ، كما يمكن أيضاً استخدام الشركات شراء أسهمها للقضاء على المساهمين المنشقين .

هـ - **الحصول على مكانة للأسهم في سوق الأوراق المالية** ، كما لاحظ أحد المسؤولين التنفيذيين في الشركة ، أن الشركة تسعى إلى إقامة أرضية لأسهمها ، وذلك بسبب أن شراء الأسهم من السوق يخلق عملية الطلب عليها وقد يؤدي إلى استقرار سعر السهم أو زيادته .

فضلاً عن بعض التصرفات الأخرى منها (777 : 2011 , Kieso) :

- أ - طرح أسهم الخزانة للمساهمين لشرائها بفائدة (الفائدة قد تكون ربح للشركة أو ربح للغير) .
- ب - للتقليل من كمية الأسهم المطروحة في أسواق الأوراق المالية أملاً في رفع قيمة الأسهم السوقية (Fair market value).
- ج - لإضافة حصصها تكون في متناول اليد للاستخدام في اكتساب الشركات الأخرى .
- د - لتقليل عدد الأسهم خارج الشركة وبالتالي تقليل الأرباح المحتجزة الخاصة بالحصص
- هـ - لتحرير الشركة من وجود بعض المساهمين الغير مرغوب فيهم ولربما للتخلص من مشاركتهم في الشركة .

2- **دوافع إعادة شراء أسهم الشركة (Motive repurchasing of Treasury Stock) :**

هناك العديد من الشركات تتجه إلى إعادة شراء جزء من أسهمها Stock Repurchases التي سبق أن أصدرتها للتداول ، بشكل يدعو إلى التساؤل عن الدافع من وراء ذلك ، ومن بين هذه الدوافع (هندي ، 2005 : 379) :

- أ - رغبة الإدارة في توفير عدد من الأسهم لمواجهة خطر مشاركة العاملين في ملكية الشركة (Employee Stock Ownership Plan (ESOP .
- ب - الاستعداد لاحتقال قيام المديرين بتنفيذ حقوق خيار على أسهم الشركة Stock Option سبق لهم الحصول عليها .
- ج - قرار مجلس إدارة الشركة للقيام بتحويل الأسهم الممتازة القابلة للتحويل Convertible Securities إلى أسهم عادية بدلاً من إصدار أسهم جديدة تجنباً لإحداث انخفاض في ربحية السهم .
- د - قيد يكون الدافع لإعادة شراء الأسهم لتنفيذ خطة لاستحواذ Acquisition شركة أخرى من خلال الاتصال ببعض حملة أسهم الشركة المستهدفة وإقناعهم باستبدال ما يملكونه من أسهمها مقابل عدد من أسهم الشركة المعنية .
- هـ - رغبة الشركة في تحويل الشركة من شركة تتداول أسهمها بين الجمهور Publicly Owned or Publicly Held Company إلى شركة تتداول أسهمها بين عدد محدود من المستثمرين .
- و - إجراء تعديل في هيكل رأس المال عندما لا يشتمل الهيكل على أموال مقترضة وبغرض الاستفادة من الوفورات الضريبية المصاحبة للاقتراض .
- ز - سحب Retiring جزء من الأسهم المتداولة للحد من المعروض منها عندما تعتقد إدارة الشركة أن القيمة السوقية للسهم أقل من القيمة العادلة مما قد يؤدي إلى ارتفاع قيمته السوقية بسبب أن الربح المتحقق يتم تقسيمه على عدد من الأسهم المتداولة ، ويمكن إعادة طرحها للبيع عندما يعود سعر السهم إلى المستوى الحقيقي المرغوب به لتبدو الشركة وكأنها صانعة لسوق أسهمها .

وقد تقوم الشركة بشراء أسهمها كنوع من التوزيعات ، إذ قد يكون من الأفضل توزيع الفائض على الملاك (المؤسسين) في صورة إعادة شراء الشركة لأسهمها لغرض تحسين القيمة السوقية للأسهم وارتفاع ربحية السهم ، فلو فرضنا أن الشركة (ج) حققت أرباح سنوية مقدارها (5) مليون دينار ، وأن عدد الأسهم المطروحة للتداول (100) ألف سهم بسعر (700) دينار للسهم الواحد ، وقد قررت الشركة إجراء توزيعات بقيمة (3.5) مليون دينار وكما موضح في الجدول أدناه :

جدول (2 - 1) عدد الأسهم وربحية السهم

التفاصيل	البيان
صافي الربح القابل للتوزيع / دينار	5 000 000
عدد الأسهم العادية / سهم	100 000
ربحية السهم* / دينار	52.5
قيمة السهم / دينار	700
نسبة سعر السهم / ربحيته	13

المصدر : هندي ، 2005 : 383

* توزيعات = $3\,500\,000 \div 100\,000 = 35$ دينارسعر السهم الحالي = $35 + 700 = 735$ دينارويمكنها شراء ما يقارب 4 760 سهم ($735 \div 3\,500\,000$)ربحية السهم = $5\,000\,000 \div (4\,760 - 100\,000) = 52.5$ دينار

أصبحت قيمة السهم تساوي (735) دينار بعد التوزيعات ، أما إذا اختارت الشركة إعادة شراء أسهمها فعليها أن تدفع بالسهم

الواحد (735) دينار وبذلك يمكنها شراء (4 760) سهم ، وعليه تكون ربحية السهم (52.5) دينار بدلاً من (35) دينار

أما سعر السهم في السوق يساوي ($735 = 13 \times 52.5$) تقريباً

من المثال أعلاه يتضح بأن هناك آثار مالية لعمليات شراء الشركات لأسهمها كما موضح في الجدول أدناه :

جدول (2 - 2) الآثار المالية عند التعامل بأسهم الخزنة

البيان	الآثار المالية
ربحية السهم	ارتفاع ربحية السهم الواحد بارتفاع نصيب كل سهم من صافي الأرباح
Shear Gain	القابلة للتوزيع بسبب انخفاض عدد الأسهم المتداولة .
الأسهم المتداولة	نتيجة إعادة شراء أسهم الشركة سيؤدي إلى انخفاض عدد الأسهم
Out Standing	المطروحة للتداول .
التوزيعات	مع افتراض ثبات الأرباح القابلة للتوزيع وانخفاض عدد الأسهم
Dividend	المتداولة ستشتمل التوزيعات على العدد الأقل المتبقي من الأسهم المطروحة للتداول .
حقوق المالكين	انخفاض قيمة حقوق المالكين في الميزانية العامة بمقدار قيمة أسهم
Stockholder's Equity	الخزنة التي تم شراؤها .
قيمة السهم الدفترية	تتأثر قيمة السهم الدفترية بالزيادة أو الانخفاض بمقدار التكاليف التي
Book Shear Value	تتحملها الشركة نتيجة شراء أسهمها .
قيمة السهم السوقية	مع ارتفاع ربحية السهم نتيجة التوزيعات قد يؤدي إلى ارتفاع القيمة
Market Shear Value	السوقية للسهم .

المصدر : من إعداد الباحث

ويمكن ملاحظة أن إعادة شراء الأسهم يمثل لدى بعض الشركات استثمار مربح Profitable Investment ، ولكن

على إدارة الشركة أن تلاحظ بأن استمرارها في إعادة شراء أسهمها قد يؤدي إلى تآكل عملية الاستثمار في إعادة شراء الأسهم بشكل قد يستحيل معه استمرار الشركة في مزاوله نشاطها ، وقد يؤدي إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها الشركة نتيجة انخفاض حقوق الملكية في هيكل رأس المال ، فقرارات إعادة شراء الأسهم لابد أن يكون استثماراً مؤقتاً لاستغلال نقدية فائضة وفي نطاق محدود التأثير على نشاط الشركة .

مما ورد سابقاً نجد أن تملك الشركة لأسهمها لا يعني إلغاء هذه الأسهم أو تم استردادها بصفه نهائية ، ولكن هناك عدة مجالات لاستخدامات أسهم الخزنة فقد يحتفظ بها لإعادة بيعها في وقت آخر أو لتوزيعها على العاملين أو على المساهمين ، فمن المتوقع أن يؤدي انخفاض عدد الأسهم القائمة إلى ارتفاع ربحية السهم في ظل فرضية ثبات العائد المحقق بعد شرائها .

3- طرق الحصول على أسهم الخزنة (Purchasing Methods for Treasury Stock) :

هناك طريقتين متداولتين يتم من خلالها شراء أسهم الخزنة :

أ- الشراء من سوق الأوراق المالية : يتم شراء أسهم الشركة مباشرة من سوق الأوراق المالية (السوق الثانية - سوق تداول الأسهم) وفقاً لأسعار السوق السائدة .

ب- الشراء عن طريق الإعلان عن رغبة الشركة لشراء جزء من أسهمها المطروحة للتداول بإتباع أسلوب المناقصة في الحصول على أوطأ الأسعار ، ويمكن للشركة الإعلان عن عدد الأسهم المطلوبة وقد يتم تحديد سعر شراء السهم الواحد وتعيين الفترة الزمنية التي سيتم فيها عملية شراء أسهمها ، وفي الغالب يكون السعر أعلى بقليل عن سعر السوق السائد ، وعندما يتقدم حملة الأسهم لبيع أسهمهم تقوم لشركة باختيار أفضل العروض بأقل تكلفة وأوطأ الأسعار ، وعليه يتم تقديم طلب إلى سوق الأوراق المالية تعلن فيه عن رغبتها لشراء أسهمها المتداولة في السوق .

طلب شراء الشركة لأسهمها تأريخ الطلب 20...../11/12	
اسم الشركة	
مقدار رأس مال الشركة المدفوع	
عدد الأسهم المطروحة للتداول في سوق المال	
السوق المتداول فيها أسهم الشركة	
رقم وتأريخ قرار مجلس إدارة الشركة بالشراء	
أسباب إعادة شراء الشركة لأسهمها	
عدد الأسهم المطلوب شرائها	
سعر السهم في السوق بالتأريخ أعلاه	
المادة القانونية التي اجازت إعادة الشراء	
في حالة وجود وسيط يذكر	
أي أمور أخرى تستوجب الإعلان عنها	
توقيع رئيس مجلس الإدارة	توقيع المدير المفوض
ختم وتوقيع هيئة الأوراق المالية	تأريخ استلام الطلب :
	20...../11/16

الشكل : نموذج طلب شراء الشركة لأسهمها

كما وهناك طرق أخرى لشراء الأسهم منها :

- إعادة الشراء من السوق المفتوح .
- إعادة الشراء عن طريق المزايدة المحدودة .
- إعادة الشراء عن طريق عرض شراء بسعر ثابت لمن يستجيب من المساهمين .
- إعادة الشراء من خارج السوق (عن طريق الاتفاقيات) أو (العمليات الخاصة) .
- إعادة الشراء من جميع المساهمين بنسبة متساوية .

4- أسهم الخزنة في المعايير الدولية والعربية :

Treasury Stock in International & Arabic Standards :

أ- أسهم الخزنة في المعايير الدولية :

أشارت بعض المعايير الدولية إلى أسهم الخزنة ، إذ تم اعتبارها من ضمن الأدوات المالية التي تتعامل بها الشركة لتحسين الأداء وكموثّر على نجاح الإدارة في القيام بأعمالها الأخرى بغرض زيادة الموارد المالية والاقتصادية ، وفي أدناه نذكر المعايير التي ورد فيها بنود تخص أسهم الخزنة وكيفية التعامل والتصرف بها :

(1) المعيار المحاسبي الدولي الثاني والثلاثون : الأدوات المالية : " الإفصاح والعرض "

الفقرة (16) : يعتبر تعهد المنشأة بإصدار أو تسليم أدواتها المالية كخيارات الشراء أو حقوق امتلاك الأسهم في حد ذاته أداة حقوق ملكية وليس التزاماً مالياً ، حيث أن المنشأة غير ملزمة بتسليم نقدية أو أي أصل مالي آخر ، وبالمثل فإن التكلفة التي تتكبدها إحدى المنشآت لشراء الحق في إعادة الاستحواذ على أدوات الملكية الخاصة بها من طرف آخر تعتبر تخفيضاً لحقوق الملكية الخاصة بها وليست أصولاً مالياً⁽¹⁾

(2) المعيار المحاسبي الدولي الثالث والثلاثون : " ربحية السهم "

الفقرة (15) : يعكس المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة حقيقة أن تبلغ رأس مال المساهمين يمكن أن يتغير خلال الفترة نتيجة زيادة أو انخفاض الأسهم القائمة في أي وقت ، ويمثل ذلك عدد الأسهم العادية القائمة في بداية الفترة بعد تعديله بعدد الأسهم العادية التي قامت الشركة بإعادة شرائها (أسهم الخزينة) أو المصدرة خلال الفترة مضروباً بمعامل الترجيح الزمني ، وهذا المعامل هو عدد الأيام التي تكون خلالها الأسهم المحددة قائمة كنسبة من إجمالي عدد الأيام في الفترة ، ويعتبر التقريب المعقول للمتوسط المرجح كافيّاً في الكثير من الأحوال .

مثال : المتوسط المرجح لعدد الأسهم

التفاصيل	الأسهم المصدرة	السهم الخزنة	الأسهم القائمة
1/ كانون الثاني الرصيد في بداية السنة	2 000	300	1 700
31/ حزيران إصدار أسهم نقدية	800	-	2 500
1/ كانون الأول شراء أسهم الخزنة نقداً	-	250	2 250
31/ كانون الأول الرصيد في نهاية السنة	2 800	550	2 250

احتساب المتوسط المرجح :

$$(12/1 \times 2\,250) + (12/6 \times 2\,500) + (12/6 \times 1\,700) = 2\,146 \text{ سهم ، أو}$$

$$(12/12 \times 1\,700) + (12/7 \times 800) - (12/1 \times 250) = 2\,146 \text{ سهم}$$

الفقرة (36) : ينتج عن تطبيق هذه الطريقة لاحتساب تأثير ترتيبات الخيارات وترتيبات شراء الأسهم الأخرى نفس النتيجة المترتبة على تطبيق طريقة أسهم الخزنة التي تستخدم في بعض البلدان ، ولا يفترض هنا أن المنشأة قد قامت بعملية شراء أسهمها ذاتها ، الأمر الذي يتعذر تحقيقه عملاً أو قانوناً في بعض الظروف .

ب- أسهم الخزنة في المعايير العربية :

(1) معيار المحاسبة المصري الخامس والعشرون : الأدوات المالية : " الإفصاح والعرض " أسهم الخزينة (راجع كذلك الفقرة "أت 36")

1- إذا قامت المنشأة بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بها (أسهم خزينة) فيتم خصم تلك الأدوات من حقوق الملكية بدون الاعتراف بأي ربح أو خسارة في الأرباح أو الخسائر الناتجة عن شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية للمنشأة . ويمكن أن تقوم المنشأة أو أية منشأة أخرى تكون ضمن المجموعة بشراء تلك الأسهم والاحتفاظ بها ويتم الاعتراف بالقيمة المدفوعة أو المحصلة مباشرة في حقوق الملكية .

2- يتم الإفصاح بصورة منفصلة عن أسهم الخزينة التي تحتفظ بها المنشأة وذلك إما في صلب الميزانية أو في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية وذلك وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (1) " عرض القوائم المالية " وإذا أعادت المنشأة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بها من أطراف ذوى علاقة فإنها تقوم بالإفصاح وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (15) " الإفصاح عن الأطراف ذوى العلاقة "

(1) أنظر أيضاً التفسير رقم 16، أسهم رأس المال - أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة المعاد شراؤها (أسهم الخزنة)

ويمكن أن تقوم المنشأة أو أي منشأة تكون ضمن المجموعة بشراء تلك الأسهم والاحتفاظ بها ويتم الاعتراف بالقيمة المدفوعة أو المحصلة مباشرة في حقوق الملكية الفقرة (33) .

" ويتم الإفصاح بصورة منفصلة عن أسهم الخزينة التي تحتفظ بها المنشأة وذلك إما في صلب الميزانية أو في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية وذلك وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (1) "عرض القوائم المالية" ، وإذا أعادت المنشأة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بها من أطراف ذوي علاقة فإنها تقوم بالإفصاح وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (15) " الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة " .

هذا سيؤدي إلى انخفاض موجودات الشركة أو زيادة التزاماتها وفي المقابل انخفاض في حقوق الملكية ، وبذلك يمكن النظر إلى شراء أسهم الخزنة على أنه تخفيض لحقوق المساهمين وليس حصول على موجود جديد للشركة ، ولذا أشارت معايير المحاسبة الدولية على إظهار بند أسهم الخزنة كبند منفصل في حقوق المساهمين ، كما أن المعايير الدولية أشارت إلى عدم استفادة أسهم الخزنة من أي توزيعات خلال تملك الشركة لهذه الأسهم ، وغالباً ما يتم إعدام أسهم الخزنة من أجل تخفيض عدد الأسهم المطروحة في السوق وزيادة أسعارها وبالتالي زيادة ربحية الأسهم وكذلك زيادة نسبة التوزيعات ، مشيراً إلى أن كثيراً من الأسهم ترتفع أسعارها نتيجة انخفاض عدد الأسهم المعروضة للتداول .

المبحث الثالث

أسهم الخزنة في القوانين العراقية والعربية

Treasury Stock in Iraqi & Arabic Laws

1- أسهم الخزنة في القوانين والتعليمات العراقية :

لم تتطرق القوانين العراقية والتعليمات الخاصة بالشركات وتنظيمها إلى معنى أسهم الخزنة وما هي طبيعتها وكيفية التعامل بها في كلاً من القانون (21) قانون الشركات والقانون (22) قانون الشركات العامة لسنة 1997 (المعدل) ، وعند مراجعة القانونين المذكورين وجدنا بعض الفقرات في المواد القانونية بالقانون (21) ما يمكن أن يتم الربط بينها وبين أسهم الخزنة وبالأخص ما تحته خط وكالاتي :

أ- المادة (55) من قانون الشركات (21) لسنة 1997 (المعدل) : للهيئة العامة في الشركة المساهمة والمحدودة زيادة رأس المال بإحدى الطرق الآتية :

أولاً- إصدار اسهم جديدة ، تسدد أقيامها نقداً .

ثانياً- تحويل أموال من الفائض المتراكم أو من علاوات الإصدار الاحتياطي الأساسي الى اسهم توزع على المساهمين بنسبة مساهمة كل منهم في رأس المال .

ثالثاً- احتجاز جزء من ارباح الشركة كاحتياطي لتوسيع وتطوير المشروع بدلاً من

رابعاً- في حالة عرض الاسهم للبيع في السوق مقابل الحصول على قيمتها نقداً ، يجب أن يحدد قرار طرح الأسهم للبيع عدد الأسهم التي ستصدر وسعر عرضها للبيع أو سبل تحديد هذا السعر ، ويجوز عرض الأسهم للبيع بقيمة تساوي قيمتها الاسمية أو تتجاوزها وفقاً لقرار الجمعية العمومية ، كما يجوز تسعير تلك الأسهم بناء على أداء الشركة وعلى أسعارها في سوق بغداد (العراق) للأوراق المالية ، إذا كان ذلك أمر وارد ، وتسجل العوائد التي تعكس الفرق بين سعر الإصدار والسعر الاسمي للاسهم كعلاوة إصدار وتسجل في حساب احتياطي علاوة الإصدار بعد طرح جميع تكاليف الإصدار منها ولا يجوز توزيع هذا الاحتياطي كأرباح

أشارت المادة (55) بالفقرة (ثانياً) إلى علاوات الإصدار ، وأشارت الفقرة (رابعاً) إلى العوائد التي هي عبارة عن الفرق بين سعر الإصدار والسعر الاسمي للأسهم أن تسجل في حساب احتياطي أساسي لعلاوة الإصدار ، هذا يعني وجود حساب احتياطي خاص بإثبات مبالغ الفرق بين سعر السهم الاسمي وسعر آخر يقابله ، إذ أن المتعارف عليه ضرورة وجود حساب يسمى (رأس المال الاحتياطي) لتسجيل هذه المبالغ في هذا الحساب ضمن دليل النظام المحاسبي الموحد المعمول به في جمهورية العراق .

ب- المادة (59) من قانون الشركات (21) لسنة 1997 (المعدل) :

أولاً- في الشركة المساهمة والمحدودة ، يتم تخفيض رأس المال بإلغاء أسهم فيها تساوي قيمتها المبلغ المراد تخفيضه من رأس المال ، ويكون الإلغاء بنسبة مساهمة كل عضو في الشركة الى أقرب سهم صحيح .

أشارت هذه الفقرة أولاً من المادة (59) إلى إمكانية إلغاء عدد من الأسهم تساوي قيمتها المبلغ المراد تخفيضه من رأس المال .

هنا بالإمكان تطبيق هذه الفقرة كذلك في حالة رغبة الشركة في القيام ببيع أسهم الخزنة التي قامت بشرائها في وقت سابق ، إذ أن من أحد أسباب قيام الشركة بإعادة شراء أسهمها هو لغرض تخفيض عدد الأسهم المطروحة للتداول وبالتالي تخفيض رأس المال .

ج- المادة (64) من قانون الشركات (21) لسنة 1997 (المعدل) : في الشركة المساهمة والمحدودة للمساهمين نقل ملكية أسهمه إلى مساهم آخر أو إلى الغير مع مراعاة ما يأتي :

أولاً- لا يجوز لمؤسسي الشركات المساهمة نقل ملكية أسهمها لغيرهم إلا في الحالات التالية :

1 - مرور سنة واحدة على الأقل من تاريخ تأسيس الشركة .

2 - توزيع أرباح لا تقل عن (5%) خمسة بالمائة من رأس المال الاسمي المدفوع

أشارت الفقرة (أولاً) من المادة (64) إلى حالات يمكن فيها نقل ملكية أسهم الشركة من طرف إلى طرف آخر أو إلى الغير ، وبذلك يمكن إعطاء حق للشركة بنقل ملكية عدد من الأسهم المطروحة للتداول لدى المساهمين إلى ملكية الشركة نفسها عن طريق إعادة شراء الشركة لأسهمها.

مما ورد أعلاه يمكن القول أن بعض الإضافات أو التعديلات على مواد القانون العراقي ستحكم عمليات التصرف وتداول أسهم الخزنة في الشركات العراقية بما يؤمن قانونية هذه العمليات على أن تصدر تعليمات عن هيئة الأوراق المالية ، إذ أشارت بعض القوانين ومنها العربية إلى إعطاء إجازة للشركة بإعادة شراء أسهمها وبيان كيفية التصرف بها كما في المواد القانونية أدناه .

2- أسهم الخزنة في القوانين والتعليمات العربية :

1- قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 (المعدل) وتعليمات الهيئة :

جاء في قانون الشركات الأردني إشارة إلى أسهم الخزنة في بعض موادها بأن يجوز للشركة إعادة شراء أسهمها وبيعها في وقت لاحق في المواد القانونية أدناه :

المادة (68) مكرر - أنواع الاسهم وخيارات المساهمة :

1- يجوز للشركة وحسب ما ينص عليه نظامها الأساسي إصدار عدة أنواع وفئات من الأسهم وقابليتها للتحويل لأنواع أخرى من الأسهم

2- يجوز أن ينص النظام الأساسي للشركة المساهمة الخاصة على حق الشركة إصدار اسهم قابلة للاسترداد

3- يجوز أن يكون لأي نوع أو فئة من أسهم الشركة أفضلية في توزيع الأرباح

4- يجوز أن ينص النظام الأساسي للشركة المساهمة الخاصة على قابلية تحول أو استبدال أي نوع أو فئة من الاسهم الصادرة عنها

5- يجوز للشركة المساهمة الخاصة شراء الأسهم التي سبق وأن أصدرتها ولها إما إعادة إصدار أو بيع هذه الأسهم بالسعر الذي يراه مجلس الإدارة مناسباً أو إلغاؤها وتخفيض رأس مالها بمقدار هذه الاسهم حسب الأسس المبينة في نظامها الأساسي .

أشارت المادة (68/هـ) إلى حقوق الشركة إذ أجازت للشركة إعادة شراء أسهمها التي سبق وأن أصدرتها ولها إعادة بيعها بالسعر الذي يراه مجلس إدارتها مناسباً أو إلغاء تلك الأسهم عند رغبتها بتخفيض رأس المال ، كما أجاز القانون للشركة المساهمة العامة في المادة (98/هـ) بإعادة شراء أسهمها الصادرة عنها وإعادة بيعها وفق أحكام وتعليمات هيئة الأوراق المالية .

المادة (98/هـ) سجل اسماء المساهمين وعدد اسهم كل منهم :

1- تحتفظ الشركة المساهمة العامة بسجل أو أكثر تدون فيها أسماء المساهمين

2- يجوز للشركة أن تودع نسخة من السجلات

3- على الشركة المساهمة العامة إدراج اسهمها لدى السوق

4- يجوز لأي مساهم في الشركة الاطلاع على سجل المساهمين

5- يجوز للشركة المساهمة العامة شراء الأسهم الصادرة عنها وبيعها وفقاً لأحكام قانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه .

المادة (175) صلاحيات الهيئة العامة في اجتماعها غير العادي :

تختص الهيئة العامة للشركة المساهمة العامة في اجتماعها غير العادي النظر في مناقشة الأمور التالية واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها :

- 1- تعديل عقد الشركة ونظامها الأساسي .
- 2- دمج الشركة أو اندماجها .
- 3- تصفية الشركة وفسخها .
- 4- إقالة مجلس الإدارة أو رئيسه أو احد أعضائه .
- 5- بيع الشركة أو تملك شركة أخرى كلياً .
- 6- زيادة راس مال الشركة المصرح به أو تخفيض راس المال .
- 7- إصدار اسناد القرض القابلة للتحويل الى أسهم .
- 8- تملك العاملين في الشركة لأسهم في رأسمالها .
- 9- شراء الشركة لأسهمها وبيع تلك الأسهم وفقاً لأحكام هذا القانون والتشريعات النافذة ذات العلاقة

أشارت المادة (175) بند (9) بالسماح للشركة بشراء أسهمها وبيع تلك الأسهم وفقاً لقرار الهيئة العامة للشركة ولأحكام هذا القانون والتشريعات النافذة ذات العلاقة .

2- قانون الأوراق المالية الأردني (76) لسنة 2002 :

تم الإشارة في هذا القانون إلى إمكانية قيام الشركات المساهمة العامة بإعادة شراء الأسهم الصادرة عنها وتحديد سعر الشراء ، إذ أشارت المادة (67/ب) إلى :

يحدد سعر إصدار الأسهم أو الوحدات الاستثمارية أو سعر إعادة شرائها على أساس صافي قيمة أصول صندوق الاستثمار المشترك المفتوح بتاريخ الإصدار أو إعادة الشراء .

3- تعليمات هيئة الأوراق المالية الأردنية بشأن شراء الشركة العامة لأسهمها الصادرة عنها لغاية تخفيض رأسمالها لسنة 2012 :

أشارت الفقرة أولاً- يتوجب على الشركة العامة المساهمة التي تنوي تخفيض رأسمالها عن طريق شراء أسهمها الصادرة عنها من خلال السوق التقدم للهيئة بطلب الموافقة على البدء بعملية الشراء ، على أن يكون مرفق بالطلب تقرير إفصاحي وتزويد البورصة بنسخة منه يتضمن

وقد أشارت الفقرة إلى عشرة فقرات يتضمنها الطلب كحد أدنى أهمها قرار مجلس إدارة الشركة وعدد الأسهم المطلوب شرائها تقرير مفصل عن الوضع المالي للشركة وغيرها .

كما أشارت الفقرة ثانياً- أن على الشركة العامة الالتزام بضوابط وشروط ، ومن أهمها الإعلان في صحيفتين محليتين يومييتين وأن تكون نسبة عدد الأسهم المراد شرائها أقل من (40%) من عدد الأسهم المكتتب بها ولا تتجاوز مدة تنفيذ الشراء (30) ثلاثين يوم تداول ولا يحق للشركة العدول عن القرار بقصد إعادة البيع ويمنع بيع أي سهم تم شراؤه لغاية تخفيض رأسمالها .

4- تعليمات شراء الشركات المساهمة العامة لأسهمها الصادرة عنها لسنة 2014 :

المادة (2) : الخاصة بتعريف التعابير الواردة بالتعليمات ومنها أسهم الخزانة إذ عرفتها بأنها الأسهم الصادرة عن الشركة والمعاد شراؤها من خلال السوق من قبل الشركة .

المادة (4) : يشترط في عملية شراء الشركة لأسهمها نذكر أهمها :

- أن لا يتجاوز عدد الأسهم المراد شراؤها (10%) من عدد الأسهم المكتتب بها .
- أن لا يتجاوز مبلغ الشراء عن الأرباح المدورة المتحققة والاحتياطيات الأخرى .
- أن لا يتم تمويل شراء الأسهم عن طريق الاقتراض .

المادة (8) : لا تتمتع أسهم الخزانة بأي حقوق في الأرباح وتستننى من المشاركة بالتصويت .

المادة (9) : يجب أن لا تقل فترة الاحتفاظ بأسهم الخزانة عن ستة أشهر من تاريخ آخر عملية شراء وأن لا تزيد عن ثمانية عشر شهراً .

المادة (13) : أجازت للشركة تخفيض رأسمالها برصيد الأسهم المشتراة أو توزيعها على المساهمين وتنزل من الأرباح المدورة أو الاحتياطي على أن يكون وضع السيولة لدى الشركة يسمح بذلك دون الاضرار بحقوق الدائنين .

5- قانون الشركات المصري (159) لسنة 1998 (المعدل) وتعليمات الهيئة :

المادة 48 (مستبدلة بالقانون رقم ٣ لسنة 1998) : إذا حصلت الشركة بأية طريقة على جانب من أسهمها تعين عليها أن تتصرف في هذه الأسهم للغير في مدة أقصاها سنة من تاريخ حصولها عليها والا التزمت بانقاص رأس مالها بمقدار القيمة الاسمية لتلك الأسهم وباتباع الإجراءات المقررة لذلك ، ويجوز للشركة شراء بعض أسهمها لتوزعها على العاملين بها كجزء من نصيبهم في الأرباح .
المادة 48 (مكرر مضافة بالقانون ٩٤ لسنة 2005) : مع عدم الإخلال بالنظام القانوني لتوزيع الأرباح يجوز أن يتضمن النظام الأساسي للشركة نظاماً أو أكثر أو تحفيز العاملين والمديرين بالشركة من خلال تملكهم بطريق مباشر أو غير مباشر لجزء من أسهمها ، وذلك وفقاً للطرق والقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، وتتولى الهيئة العامة لسوق المال إعداد النماذج ومراجعة العقود التي يتم إبرامها في هذا الشأن .

أشارت المادة أعلاه وتعديلها إلى بأن يتم التصرف بالأسهم المعاد شراؤها خلال مدة أقصاها سنة من تاريخ الحصول عليها ، وإلا عليها أن تقوم بتخفيض رأسمالها بمبلغ الأسهم أو توزيعها على العاملين في الشركة كجزء من نصيبهم في الأرباح كنوع من الحوافز ، ولم يتم الإشارة إلى توزيعها على المساهمين كحصة من الأرباح الموزعة .

6- تعليمات الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية لسنة 1981 :

قالت إدارة البورصة إن رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية اعتمد تعديل المادتين 68 و74 من الإجراءات التنفيذية لقواعد القيد الصادر بقرار مجلس إدارة البورصة المصرية في 2014/9/24 لتكون المادتين بعد التعديل على النحو التالي
مادة (68) : تنفيذاً للمادة 51 من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية ، يكون تنفيذ عمليات شراء أو بيع أسهم الخزينة وفقاً للضوابط التالية :

- 1- على الشركة الراغبة في شراء جزء من أسهمها أن تفصح عن الكمية وحدود سعر التنفيذ بملخص قرارات مجلس إدارة الشركة قبل بداية جلسة تداول اليوم التالي .
- 2- تلتزم الشركة الراغبة في التعامل على أسهمها تسليم إدارة الرقابة على التداول بالبورصة إخطار شراء أو بيع أسهم الخزينة متضمناً كافة التفاصيل والمستندات الموضحة بهذا الإخطار وفق النموذج المعتمد لدى البورصة في هذا الشأن ومرفقاً به محضر مجلس إدارتها المحدد به تفاصيل قرار التعامل وعلى الأخص نوع التعامل الكمية وحدود سعر التنفيذ وذلك خلال يوم عمل على الأكثر من تاريخ صدور قرار مجلس الإدارة .
- 3- يرفق بالإخطار دراسة من مستشار مالي مستقل بتحديد القيمة العادلة إذا كان سعر الشراء يزيد على نسبة 10 % من متوسط سعر التداول لآخر عشرة جلسات سابقة على انعقاد المجلس الذي أقر الشراء لأسهم الخزينة، أو متوسط سعر تداول السهم خلال الثلاثة أشهر السابقة أيهما أعلى .
- 4- يلزم أن يرفق بإخطار شراء أسهم الخزينة شهادة حديثة من مراقب الحسابات بما يفيد توافر الموارد المالية لدى الشركة الراغبة في شراء أسهم خزينة .
- 5- لا يجوز التعامل على أسهم الخزينة إلا في صورتها المحلية وليس في صورة شهادات ايداع أو أي صورة أخرى ، كما لا يجوز تحويل هذه الأسهم لشهادات ايداع اجنبية .
- 6- يتم تنفيذ عمليات شراء أسهم الخزينة من خلال سوق الصفقات الخاصة خلال يومي عمل على الأكثر اعتباراً من اليوم التالي لتسليم إخطار الشراء للبورصة، بمراعاة الإجراءات المقررة في ذلك .
- 7- في حالة عدم إتمام تنفيذ ما نسبته 50% من الكمية المطلوب شرائها خلال تلك المدة، فإنه لا يجوز التقدم بطلب لشراء أسهم خزينة مرة أخرى قبل مضي ستة أشهر من تاريخ انتهاء التنفيذ السابق أو الإفصاح بالبورصة عن قوائم مالية تالية وعلى ألا تقل المدة من انتهاء التنفيذ وحتى تاريخ هذا الإفصاح عن شهرين إلا إذا قدمت مبررات تقدرها وتقبلها البورصة .
- 8- وفي جميع الأحوال لا يجوز للشركة ان تشتري أسهم خزينة إذا كانت عملية الشراء سوف تؤدي إلى انخفاض نسبة الأسهم حرة التداول عن 10% من أسهم الشركة .

- 9- يتم تنفيذ عمليات البيع لأسهم الخزينة بمراعاة الإجراءات المبينة بالبند 1 و 2 عالية وعلى أن يتم البيع من خلال السوق المفتوحة (سواء الجلسة الرسمية أو سوق الصفقات ذات الحجم الكبير) وفقا لقواعد وإجراءات التداول المعمول بها بالبورصة .
- 10- وفي جميع الأحوال لا يعتبر في حكم الغير قيام الشركة محل التعامل بالتصرف في أسهم لها لصالح الكيانات التابعة أو الخاضعة للسيطرة الفعلية لها أو المشتركة معها في الملكية أو الإدارة، وكذلك شراء هذه الكيانات لأسهم هذه الشركة ويكون تعامل تلك الكيانات على الأسهم المشار إليها خاضعا لذات أحكام التعامل على أسهم الخزينة .
- 11- وتلتزم الشركة بالإفصاح للبورصة عما تم تنفيذه من أسهم الخزينة بنهاية كل يوم تداول شهد تنفيذا على تلك الأسهم، وتقوم البورصة بنشر ذلك على شاشات التداول.
- 12- ويحظر علي الشركة التعامل على تلك الأسهم في حالة وجود حدث جوهري وفقاً لفترات الحظر المبينة بالمادة 38 من قواعد القيد .
- 13- ومع عدم الإخلال بالمادة 55 من قواعد القيد تلتزم الشركة الراغبة في شطب قيد أسهمها أو شهادات إيداعها المصرية شطباً اختيارياً بإتباع الإجراءات التالية :

المادة (74) : أولاً إجراءات الإفصاح عن الشطب الاختياري قبل الدعوة للجمعية :

- 1- يلزم أن يعرض رئيس مجلس إدارة الشركة مقترح شطب قيد أسهم الشركة أو شهادات إيداعها المصرية بكافة تفاصيله على مجلس إدارة الشركة لاستصدار قرار يتضمن اعتماد تقرير إفصاح عن الشطب الاختياري المزمع السير في إجراءاته والمعد على النموذج المرفق بهذه الإجراءات وكذلك السير في إجراءات الدعوة للجمعية العامة غير العادية للنظر في الموافقة على شراء الشركة لأسهم المعارضين على الشطب الاختياري للقيد والمتضررين منه ومن بينهم الدائنين المرتهنيين منه، وعلي أن يتم تقديم تقرير إفصاح عن الشطب الاختياري ويلزم أن يكون هذا التقرير موقعا من الممثل القانوني للشركة قبل بداية أول جلسة تداول.
- 2- يقوم الممثل القانوني بموافقة إدارة الإفصاح بالبورصة بمحضر مجلس إدارة الشركة وكافة المستندات المؤيدة لما ورد بتقرير الإفصاح بحد أقصى يومي عمل على الأكثر من نشر تقرير الإفصاح وملخص قرارات مجلس الإدارة على شاشات التداول وقبل بداية جلسة التداول والمتضمن قرار مجلس إدارة الشركة باعتماد تقرير الإفصاح بالشطب الاختياري والسير في إجراءات الدعوة للجمعية العامة غير العادية للنظر في شراء الشركة لأسهم المعارضين على الشطب الاختياري والمتضررين منه ومن بينهم الدائنين المرتهنيين بعد نشر البورصة تقرير الإفصاح.
- 3- يلتزم مجلس إدارة الشركة المقيدة بالدعوة للجمعية العامة غير العادية للشركة للنظر في شراء الشركة لأسهم المعارضين والمتضررين من الشطب الاختياري ومن بينهم الدائنين المرتهنيين على أن تتخذ الجمعية بحد أقصى خلال شهر من تاريخ نشر البورصة تقرير الإفصاح عن الشطب الاختياري.

ثانياً- إجراءات تنفيذ الشطب الاختياري بعد موافقة الجمعية العامة غير العادية :

- 1- تلتزم الشركة التي ترغب في شطب قيد أسهمها أو شهادات إيداعها المصرية من جداول البورصة، أن تقدم طلب موقع من الممثل القانوني للشركة مرفقا به المستندات الآتية :
- أ- محضر مجلس إدارة الشركة بالدعوة للجمعية للنظر في مقترح الشطب الاختياري وشراء الشركة لأسهم المعارضين والمتضررين ومن بينهم الدائنين المرتهنيين مصدقا عليه من الجهات الادارية المختصة.
- ب- محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية بموافقة 75% على الأقل من الأسهم الممثلة في الاجتماع على قرار الشطب الاختياري مصدقا عليه من الجهة الادارية المختصة.
- ج- بيان من شركة مصر للمقاصة بعدد المساهمين الحاليين للشركة وما يفيد عدم وجود اسهم مرهونة من أسهم الشركة التي سيتم شطب قيد أسهمها اختيارياً.
- 2- ان يتم تقديم هذا الطلب بحد أقصى خلال شهر من تاريخ قرار الجمعية العامة غير العادية بالشطب الاختياري .
- 3- يلتزم الممثل القانوني للشركة بنشر اعلان متضمن قرار الجمعية العامة غير العادية بالشطب ورغبتها في شراء أسهم المعارضين بصحيفتين يوميتين واسعتي الانتشار احدهما على الأقل باللغة العربية خلال اسبوع على الأكثر من تاريخ التصديق على الجمعية من الجهة الادارية المختصة .

- 4- ويلزم ان يكون سعر شراء الشركة لأسهمها وفقاً لإجراءات الشطب الاختياري أعلى سعر إغلاق تم به تداول أسهم الشركة خلال الشهر السابق على تاريخ صدور قرار مجلس الإدارة بدعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في الشطب أو متوسط أسعار إقفالات أسهم الشركة خلال الثلاثة أشهر السابقة على تاريخ القرار المشار إليه أيهما أعلى في حالة وجود تعامل على السهم خلال تلك الفترة ، وبما لا يقل عن سعر آخر عرض شراء لأسهم الشركة (ان وجد) خلال الستة أشهر السابقة على تاريخ القرار المشار إليه.
- 5- يلتزم الممثل القانوني للشركة قبل السير في اجراءات الشطب الاختياري بسداد جميع مستحقات الهيئة و البورصة على الشركة.
- 6- تقوم ادارة القيد بالبورصة بنشر طلب شطب قيد أسهم الشركة على موقع البورصة على شبكة المعلومات الدولية وفي النشرة اليومية للبورصة لمدة خمسة أيام عمل مع ايقاف التعامل على أسهم الشركة .
- 7- تقوم ادارة القيد بالبورصة بعرض طلب الشطب الاختياري ومرفقاته على لجنة القيد للموافقة على الشطب في حالة استيفاء كافة المستندات، ثم يتم الافصاح عن قرار اللجنة وتوقيت حذف بيانات الشركة من قاعدة بيانات التداول في حال عدم ممانعتها.
- 8- يقوم الممثل القانوني بالتنسيق مع ادارة العمليات بالبورصة لتنفيذ اجراءات شراء أسهم المساهمين المعترضين على الشطب وكذلك الدائنين المرتهنين.
- 9- تقوم إدارة القيد بالبورصة عقب تنفيذ عمليات شراء الشركة لأسهمها طبقاً للبند (7) من هذه المادة بحذف بيانات الشركة من على قاعدة بيانات التداول .

المبحث الرابع

أسهم الخزانة في النظام المحاسبي الموحد والمعالجات القيدية المقترحة

Treasury Stocks in the Framework Uniform Accounting System

& Accounting Journal Entries

إن النظام المحاسبي الموحد مطبق في كافة الشركات العراقية الخاصة والمختلطة والعامة⁽²⁾ فضلاً عن بعض الدوائر الحكومية ، وقد تم تحديث دليل النظام المحاسبي الموحد استناداً وتماشياً مع الهدف الرئيس لمعايير المحاسبية الدولية المتمثلة بتوحيد المفاهيم والممارسات المحاسبية ، ولكن لم يرد في الدليل حساب لأسهم الخزانة التي تطرقت إليها معايير المحاسبة الدولية ومنها المعيار (32) الأدوات المالية : " الإفصاح والعرض " والمعيار (33) " ربحية السهم " فضلاً عن بعض المعايير المحاسبية العربية .

ولأجل إعطاء رقم دليل وأسم حساب لأسهم الخزانة ، هناك بعض المحددات التي تحدد ما هو الاسم الصحيح بموجب الدليل لأسهم الخزانة ، وهل هي نوع واحد وتسمية واحدة أم أكثر ، وهل هي تعتبر موجودات أم مطلوبات ، وهل تعتبر طويلة الأجل أم قصيرة الأجل ؟ .

من المبحث الثاني تعرفنا على أن أسهم الخزانة لا يمكن اعتبارها موجودات بل هي التزامات على الشركة ، كما وتعتبر من الالتزامات قصيرة الأجل ، إذ ذكرت بعض فقرات تعليمات هيئة الأوراق المالية بأن ينبغي عدم الاحتفاظ بأسهم الخزانة لأكثر من سنة واحدة ، بمعنى أن أسهم الخزانة التزامات قصيرة الأجل وأنها تخفض حقوق الملكية (أي رصيدها سالب)

1- أسهم الخزانة في دليل النظام الموحد (Treasury Stock in Uniform Accounting):

أ- حساب أسهم الخزانة :

جاء في دليل النظام المحاسبي الموحد العراقي حساب (حساب العمليات الجارية د/28) وتفرعاته (حساب النشاط الجاري د/281) ، كما جاء في النظام الحساب (المصارف الدائنة د/25) وتفرعاته (جاري مكشوف د/251) ، كما جاء في النظام حساب (النقد د/18) وتفرعاته (نقدية بالصندوق د/181 ، سلف مستديمة د/182 ، نقدية لدى المصارف د/183) ، من هذه الحسابات يمكن الاستفادة من جمع بعض الحسابات ذات المعنى الواحد ، وهنا هو النقد والحساب الجاري لدى المصارف ، إذ بما أن هناك حساب للنقد في جانب الموجودات في الميزانية العامة (قائمة المركز المالي) ، فيمكن استحداث بند للنقد في جانب مصادر التمويل في الميزانية العامة وذلك بجعل حساب الرصيد المكشوف لدى المصارف ضمن حسابات (د/28) وكالاتي :

(²) راجع النظام المحاسبي الموحد العراقي لسنة 2011 الصفحة (11) .

رقم الدليل	أسم الحساب		
	4	3	2
حسابات جارية			28
حساب النشاط الجاري		281	
المصارف الدائنة		282	
جاري مكشوف	2821		

ونتيجة لهذا الترتيب يمكن استخدام (ح/25) لأغراض حسابات أسهم الخزانة وكالاتي :

رقم الدليل	أسم الحساب	
	3	2
أسهم الخزانة		25
أسهم الخزانة بالقيمة الاسمية	251	
أسهم الخزانة بسعر الكلفة	252	
أسهم الخزانة بسعر السوق	253	

وبذلك يمكن إيضاح الحسابات الرئيسية لجانب الموجدات والمطلوبات من خلال تناظر الحسابات بموجب دليل النظام المحاسبي الموحد للتعرف على مدى تماثل هذه الحسابات :

المطلوبات		الموجدات	
رقم الدليل	أسم الحساب	رقم الدليل	أسم الحساب
21	رأس المال	11	الموجدات الثابتة
22	الاحتياطات	12	مشروعات تحت التنفيذ
23	التخصيصات	13	المخزون
24	القروض المستلمة	14	القروض الممنوحة
25	أسهم الخزانة	15	الاستثمارات المالية
26	الدائنون	16	المدينون
28	الحسابات الجارية	18	النقود

ب- حساب رأس المال الاحتياطي :

في الغالب تحصل الشركة على مبالغ زيادة عند قيامها ببيع أسهمها عن طريق طرحها للاكتتاب في سوق المال الأولية (أحد المصارف) ، إذ تقوم الشركة بتحديد السعر الاسمي للسهم الواحد بموجب عقد (بيان) التأسيس لتحديد مقدار رأس مال الشركة عند تأسيسها والذي تم الإعلان عنه بموجب موافقة مسجل الشركات ، محاسبياً ينبغي إثبات مبالغ مبيعات الأسهم في حساب رأس المال المدفوع ، أما مبالغ الزيادة بأعلى من سعر السهم الاسمي يتم إثباتها على حساب رأس المال الاحتياطي ، ونلاحظ لا يوجد مثل هذا الحساب في دليل النظام المحاسبي الموحد ، عليه نقترح إنشاء حساب جديد ضمن حساب الاحتياطات بهذا الاسم وكالاتي :

رقم الدليل	أسم الحساب	
	4	3
221		احتياطات رأسمالية
	2211	احتياطي التوسعات
	2212	احتياطي استبدال موجدات ثابتة
	2213	احتياطي المكاسب الرأسمالية
	2214	رأس المال الاحتياطي

2- أسهم الخزانة في القيود المحاسبية :

يتم تنظيم قيد الاستحقاق لعملية الشراء بجعل حساب أسهم الخزانة مدينياً بتكلفة شراء هذه الأسهم (هذه الطريقة الشائعة في تسجيل شراء أسهم الخزانة) وبجعل حساب نقدية لدى المصارف دائناً بقيمة ما تم تحمله من تكاليف ، هذه الطريقة تستمد اسمها من حقيقة أن الشركة تحتفظ بحساب أسهم الخزانة بموجب تكلفة الأسهم المشتراة ، وبذلك يكون قيد شراء أسهم الخزانة مع الأخذ بنظر الاعتبار الاستثناء من قيد الاستحقاق وحسب الأنواع الثلاثة لأسهم الخزانة بموجب الدليل المقترح وتقوم الشركة بتعيين نوع الأسهم وتسجيلها وكالاتي (Kieso, 2012 : 854) :

251	ح/ أسهم الخزانة بالقيمة الاسمية أو	XX XXX
252	ح/ أسهم الخزانة بسعر الكلفة أو	
253	ح/ أسهم الخزانة بسعر السوق	
183	XX XXX ح/ نقدية لدى المصارف	
	قيد صرف مبلغ شراء الشركة لأسهمها	

أ- شراء أسهم الخزانة (paying treasury Stock) :

إن أسهم الخزانة تقيد بطريقة الكلفة (الأكثر استخداماً) ، وتستخدم هذه الطريقة لتقييم أسهم الخزانة ، ويكون القيد بجعل أسهم الخزانة مدينة ، أما الدائن فيكون السعر المدفوع عندما تحول أسهم الخزانة إلى حصص للغير .

أولاً- طريقة التكلفة (Costing Method) :

عموماً أن أسهم الخزانة تقيد بطريقة الكلفة (الطريقة الأكثر استخداماً) ، وتستخدم هذه الطريقة لتقييم الأسهم عندما تقوم الشركة بشراء أسهمها ويتم تنظيم قيد الاستحقاق لعملية الشراء بجعل حساب أسهم الخزانة مدينياً بتكلفة شراء هذه الأسهم (ثمن الشراء بالإضافة إلى عمولات الشراء وأي تكاليف أخرى مثل تكاليف الإعلان للرغبة في الشراء) ، وبجعل حساب نقدية لدى المصارف دائناً بقيمة ما تم تحمله من تكاليف يتم سدادها نقداً أو تعهدت الشركة بسدادها في وقت لاحق .

مثال 1 : قامت شركة عشتار للتجارة بشراء (100 000) سهم من أسهمها المطروحة للتداول بسعر (15) دينار للسهم الواحد من أصل (1 000 000) سهم مطروحة للتداول ، وقد تم دفع مبلغ (250 000) دينار عمولة سمسار سوق الأوراق المالية ، ولديك المعلومات الآتية :

أ- سعر السهم الواحد المصدر (10) دينار .

ب- رصيد الاحتياطي العام (750 000) دينار كما في 2014/12/31 .

ج- رصيد احتياطي المكاسب الرأسمالية (450 000) دينار كما في 2014/12/31 .

المطلوب : أولاً- إثبات قيود اليومية في السجلات بطريقة الكلفة لعملية شراء أسهمها وتسديد مبلغها بصك

ثانياً- إعداد جانب حساب المطلوبات للميزانية العامة كما في 2015/12/31 .

الحل : تتبع الشركة طريقة الكلفة في تسجيل شراء أسهمها وعليه يتم تسجيلها بالكلفة النهائية .

$1\,000\,000 \times 10 = 10\,000\,000$ I.D. Par Value of Common Stock Outstanding .

$100\,000 \times 15 = 1\,500\,000$ I.D. Cost of Treasury Stock Purchased .

$1\,500\,000 + 250\,000 = 1\,750\,000$ I.D. Total Cost of Treasury Stock Purchased .

أولاً- إثبات قيود اليومية في السجلات بطريقة الكلفة لعملية شراء الأسهم

252	ح/ أسهم الخزانة بسعر التكلفة	1 750 000
183	ح/ نقدية لدى المصارف	1 750 000
	قيد صرف مبلغ شراء الشركة (100 000) سهم من أسهمها	

ثانياً- إعداد جانب حساب المطلوبات للميزانية العامة كما في 2015/12/31 .

شركة عشتار للتجارة		
الميزانية العامة كما في 31/كانون الأول/2015		
رقم الدليل	اسم الحساب	دينار
2	مصادر التمويل	
	مصادر التمويل طويلة الأجل	

21	رأس المال (مليون سهم بسعر 10 د. عراقي للسهم)	10 000 000
22	الاحتياطيات	1 200 000
	مجموع مصادر التمويل طويلة الأجل	11 200 000
	مصادر التمويل قصيرة الأجل	
252	أسهم الخزانة (بالكلفة 100 000 سهم)	(1 750 000)
		10 250 000

ظهر في الميزانية العامة في المثال السابق بأن أسهم الخزانة المشتراة هي (100 000) سهم من أصل (1 000 000) سهم صادرة ، فالفرق بين هذين الرقمين هو عدد الأسهم المباعة والمطروحة بالسوق للتداول (900 000) سهم ، في حين نرى عدم تأثر عدد الأسهم العادية المصدرة لأن عددها لا يتغير عند الحصول على أسهم الخزانة وبيعها مرة أخرى . نلاحظ أن أسهم الخزانة تكون مدينة لكلفة الشراء ، وقد يعتقد البعض أن أسهم الخزانة يجب أن تسجل في جانب الموجودات لأنه يمكن بيعها في أي وقت وتحويلها إلى نقد فوراً ، وقد تعتبر بمثابة استثمار تقوم به الشركة لحسابها الخاص ، ولكن في الحقيقة والصحيح أن أسهم الخزانة المشتراة تنشأ التزام جديد قصير الأجل على الشركة .

ثانياً- طريقة القيمة الاسمية (Par value method) :

عملية شراء أسهم الخزانة باستخدام طريقة القيمة الاسمية ما هي في الحقيقة إلا عملية إلغاء الأسهم ، وطالما لا يمكن اعتبارها كموجود لذا يجب تمثيل الإلغاء وعلى أقل تقدير تخفيض للأسهم المصدرة ، وبما أن الأسهم المصدرة وكما هو معروف تظهر بقيمتها الاسمية ، فإنه في هذه الحالة يجب إثبات الأسهم التي يعاد اقتنائها بالقيمة الاسمية أيضاً وفي هذه الحالة وبموجب هذه الطريقة يتم مقارنة كلفة شراء أسهم الخزانة مع سعر الإصدار الأولي للأسهم ، وبذلك تنشأ هنا حالتين وهما :

أ- إذا كان سعر شراء الأسهم أعلى من سعر الإصدار الأصلي :

في هذه الحالة ينشأ الآتي :

- أ - أثبات القيمة الاسمية للأسهم التي تم شرائها بالجانب المدين وتحت أسم أسهم الخزانة .
- ب - احتساب الفرق بين القيمة الاسمية وسعر الإصدار الأصلي يثبت في الجانب المدين تحت حساب رأس المال الاحتياطي نتيجة الزيادة في القيمة الاسمية لبيع الأسهم العادية في حالة وجود رصيد في الحساب .
- ج - الفرق بين كلفة اقتناء الأسهم وسعر الإصدار الأولي يثبت في الجانب المدين على حساب احتياطي المكاسب الرأسمالية في حالة وجود رصيد في الحساب .

مثال 2 : قامت شركة المنصور للصناعات الغذائية بشراء (4 000) سهم من أسهمها الكلية البالغة (100 000) سهم مطروحة للتداول في سوق العراق للأوراق المالية بسبب تولد مخاوف لدى إدارة الشركة من هبوط حجم تداولها في السوق مما يؤثر على سعر السهم المطروح علماً بأن سعر الشراء (100 000) دينار ، وقد أعطيت إليك البيانات الآتية :

أ- أن القيمة الاسمية للسهم الواحد (10) دينار .

ب- سعر الإصدار للسهم الواحد (12) دينار .

ج- رصيد حساب رأس المال الاحتياطي (200 000) دينار .

د- رصيد حساب احتياطي المكاسب الرأسمالية (60 000) دينار .

المطلوب : أجراء قيود اليومية اللازمة بطريقة القيمة الاسمية لشراء أسهم الخزانة في سجلات الشركة وإظهار صورة الميزانية العامة أدناه بعد عملية الشراء .

شركة المنصور للصناعات الغذائية		
الميزانية العامة كما في 31/كانون الأول/ 20		
رقم الدليل	أسم الحساب	دينار
1	الموجودات	
11	الموجودات الثابتة	
	الموجودات الثابتة (بالقيمة الدفترية)	900 000

شركة المنصور للصناعات الغذائية		
الميزانية العامة كما في 31/كانون الأول/ 20		
151	استثمارات مالية طويلة الأجل	60 000
	مجموع الموجودات الثابتة	960 000
	الموجودات المتداولة	
13	المخزون (بالكلفة)	80 000
16	المدينون	45 000
18	النقد	280 000
	مجموع الموجودات المتداولة	405 000
	مجموع الموجودات	1 365 000
2	مصادر التمويل	
	مصادر التمويل طويلة الأجل	
21	رأس المال (100 000 سهم بسعر 10 د. عراقي للسهم)	1 000 000
22	الاحتياطات	260 000
224	الفائض المتراكم	55 000
	مجموع مصادر التمويل طويلة الأجل	1 315 000
	مصادر التمويل قصيرة الأجل	
26	الدائنون	35 000
28	حسابات جارية (3)	15 000
	مجموع مصادر التمويل قصيرة الأجل	50 000
		1 365 000

الحل : قامت الشركة باتباع طريقة القيمة الاسمية للسهم عند شراؤها أسهم الخزانة ، وبذلك يكون هناك فرق بين سعر الشراء والقيمة الاسمية للأسهم المشتراة بالزيادة أو النقصان ، إذ يتم إثبات هذا المبلغ على حساب احتياطي المكاسب الرأسمالية أو حساب رأس المال الاحتياطي أو كلاهما في حالة الشركات المتخصصة بالاستثمار والشركات الأخرى ليكون هذا الحساب بمثابة سلة يتم إثبات مبالغ الفرق بين سعر الشراء أو البيع عن سعر القيمة الاسمية للسهم المصدر بها .

أولاً- تنظيم قيد شراء أسهم الخزانة :

4 000 X 10 = 40 000 I.D. Par Value of Common Stock Purchased .

4 000 X 12 = 48 000 I.D. Price with Issued Premium .

48 000 – 40 000 = 8 000 I.D. Paid-in Capital in excess of par value .

100 000 – 48 000 = 52 000 I.D. Amount Paid Above Issued Price to Purchased Treasury Stock .

251	ح/ أسهم الخزانة بالقيمة الاسمية	40 000
2213	ح/ احتياطي المكاسب الرأسمالية	52 000
2214	ح/ رأس المال الاحتياطي	8 000
183	100 000 ح/ نقدية لدى المصارف	
قيد صرف مبلغ شراء (4 000) سهم من أسهم شركتنا من سوق الأوراق المالية		

ثانياً- الميزانية العامة (قائمة المركز المالي) بعد شراء أسهم الخزانة :

شركة المنصور للصناعات الغذائية		
الميزانية العامة كما في 31/كانون الأول/ 20		
رقم الدليل	أسم الحساب	دينار
1	الموجودات	

(3) للشركة جاري مكشوف لدى المصرف بالمبلغ المذكور .

شركة المنصور للصناعات الغذائية		
الميزانية العامة كما في 31/كانون الأول/ 20		
<u>الموجودات الثابتة</u>		
11	الموجودات الثابتة (بالقيمة الدفترية)	900 000
151	استثمارات مالية طويلة الأجل	60 000
	مجموع الموجودات الثابتة	960 000
<u>الموجودات المتداولة</u>		
13	المخزون (بالكلفة)	80 000
16	المدينون	45 000
18	النقد	180 000
	مجموع الموجودات المتداولة	305 000
	مجموع الموجودات	1 265 000
<u>مصادر التمويل</u>		
2	مصادر التمويل طويلة الأجل	
21	رأس المال (100 000 سهم بسعر 10 د. عراقي للسهم)	1 000 000
22	الاحتياطات	200 000
224	الفائض المتراكم	55 000
	مجموع مصادر التمويل طويلة الأجل	1 255 000
<u>مصادر التمويل قصيرة الأجل</u>		
25	أسهم الخزنة (بالقيمة الاسمية 4 000 سهم)	(40 000)
26	الدائنون	35 000
28	حسابات جارية (4)	15 000
	مجموع مصادر التمويل قصيرة الأجل	10 000
	مجموع مصادر التمويل	1 265 000

طريقة الحل هذه تحدث التغيرات عند شراء أسهم الخزنة على :

- (1) حساب النقود في جانب الموجودات في الميزانية العامة .
- (2) مصادر التمويل طويلة الأجل على حساب الاحتياطات للحسابين احتياطي المكاسب الرأسمالية ورأس المال الاحتياطي من غير إجراء أي تعديل على رصيد حساب رأس المال إذ أن هذه الأسهم تم شراؤها لغرض معين وليس بغرض تخفيض رأس المال المدفوع .
- (3) مصادر التمويل قصيرة الأجل المتمثلة باستحداث حساب أسهم الخزنة .

ب- بيع أسهم الخزنة (Resale treasury Stock) :

أولاً- طريقة الكلفة (costing method) : عند إعادة إصدار أسهم الخزنة مرة ثانية للسوق ينتج عنها الحالات الآتية :

1- بيع أسهم الخزنة بسعر التكلفة : (Sale of treasury stock equal cost)

عند بيع هذه الأسهم وإعادة إصدارها من جديد يجعل أسهم الخزنة دائنة بالكلفة (سعر اقتناء الأسهم) أي يتم البيع بنفس كلفة اقتنائها ، من المثال السابق تم بيع الأسهم التي تم شراؤها بمبلغ (1 750 000) دينار بنفس سعر التكلفة ، فيكون القيد كالآتي :

181	ح/ نقدية بالصندوق	1 750 000
252	ح/ أسهم الخزنة بسعر التكلفة	1 750 000
قيد القبض عن بيع الشركة أسهم الخزنة البالغة (100 000) سهم بسعر التكلفة		

2- بيع الأسهم بسعر أعلى من سعر التكلفة : (Selling above of Costing Price)

(4) للشركة جاري مكشوف لدى المصرف بالمبلغ المذكور .

من المعلوم أنه يتم تسجيل القيد بجعل النقد مدين وأسهم الخزانة دائنة عند بيعها بسعر التكلفة الحقيقي ، أما في حالة بيعها بسعر أعلى من سعر التكلفة بفرض (2 000 000) دينار فيكون الفرق بالزيادة في الجانب الدائن تحت اسم حساب رأس المال الاحتياطي نتيجة بيع أسهم الخزانة (Paid-in Capital in excess of par value) ، وكما في القيد الآتي :

181	ح/ نقدية بالصندوق	2 000 000
2214	ح/ رأس المال الاحتياطي	250 000
252	ح/ أسهم الخزانة بسعر التكلفة	1 750 000
قيد القبض عن بيع أسهم الخزانة البالغة (100 000) سهم بأعلى من سعر التكلفة		

إن المبلغ (250 000) الظاهرة لا يمكن اعتبارها أرباح بيع أسهم الخزانة لسببين :

- الأول- أرباح البيع تحصل عند بيع الموجودات وأن أسهم الخزانة كما أسلفنا لا تعتبر موجودات .
- الثاني- لا تقوم الشركة المساهمة بإقرار الربح أو الخسارة في عمليات بيع الأسهم بين الشركاء .

3- بيع أسهم الخزانة بسعر أقل من سعر التكلفة : (Selling less than Costing Price)

أولاً- عندما يتم بيع أسهم الخزانة يتم تسجيل الفرق على حساب رأس المال الاحتياطي بجعلها مدينة ، بفرض تم بيع أسهم الخزانة بسعر (1 500 000) دينار ، أي أقل من سعر التكلفة مع وجود رصيد في حساب الاحتياطي ، فيكون القيد :

181	ح/ نقدية بالصندوق	1 500 000
2214	ح/ رأس المال الاحتياطي	250 000
252	ح/ أسهم الخزانة بسعر التكلفة	1 750 000
قيد القبض عن بيع أسهم الخزانة البالغة (100 000) سهم بأقل من سعر التكلفة		

ثانياً- إذا لم يكن هنالك رصيد في حساب رأس المال الاحتياطي بمعنى أنها قد تكون أول عملية بيع فعلية ، فإن المبلغ الزيادة في الفرق يحول إلى حساب احتياطي المكاسب الرأسمالية ، وإلا تعتبر خسائر هبوط أسعار الاستثمارات المالية ويكون القيد كالآتي :

181	ح/ نقدية بالصندوق	1 500 000
397	ح/ خسائر هبوط أسعار الاستثمارات المالية	250 000
252	ح/ أسهم الخزانة بسعر التكلفة	1 750 000
قيد القبض عن بيع أسهم الخزانة البالغة (100 000) سهم بأقل من سعر التكلفة		

في القيود الواردة في الحالتين المذكورتين أعلاه عن بيع أسهم الخزانة يتبين الآتي :

- (1) تكون أسهم الخزانة في الجانب الدائن دائماً بالكلفة .
- (2) أن حساب رأس المال الاحتياطي عن بيع أسهم الخزانة تستخدم لتقييد الفروقات بين سعر التكلفة والسعر الذي تم البيع بموجبه مع التأكد من وجود رصيد احتياطي .

ملاحظة : بموجب هذه الطريقة لا ينظر إلى القيمة الاسمية ولا لسعر الإصدار ، فعند بيع الأسهم وأن كان بأقل من القيمة الاسمية ، فإن مبلغ الفرق بين سعر البيع وسعر الإصدار النهائي وكلفة الاقتناء يؤخذ ويحمل الفرق على حسب أي فقره من الفقرات أعلاه .

مثال : طريقة الكلفة للسهم (Cost method)

- 1- أصدرت إحدى الشركات إصدار أولي قدره (25 000) سهم عادي بقيمه اسميه (100) دينار للسهم بسعر إصدار (120) دينار ، وقد تمت العمليات الآتية خلال الفترة :
- 2- شراء (5 000) سهم من أسهم الشركة من سوق الأوراق المالية بسعر (125) دينار .
- 3- إعادة إصدار (2 000) سهم بسعر (130) دينار للسهم الواحد .
- 4- إعادة إصدار (1 000) سهم بسعر (120) دينار للسهم الواحد .
- 5- إعادة إصدار (1 000) سهم بسعر (110) دينار للسهم الواحد .
- 6- إعادة إصدار المتبقي من أسهم الخزانة بسعر (97) دينار للسهم الواحد .

المطلوب : أثبات قيود العمليات أعلاه .

1- Issues (25 000) shares, (100) I.D. par value, (120) I.D. with premium :

$25\,000 \times 100 = 2\,500\,000$ I.D. Par Value of Common Stock Issued .

$25\,000 \times 120 = 3\,000\,000$ I.D. Price with Issued Premium .

$3\,000\,000 - 2\,500\,000 = 500\,000$ I.D. Paid-in Capital in excess of par value .

183	ح/ نقدية لدى المصارف	3 000 000
2214	ح/ رأس المال الاحتياطي	500 000
211	ح/ رأس المال المدفوع	2 500 000
قيد تكوين رأس المال بإصدار (25 000) سهم للتداول		

2- Repurchase (5 000) shears, (125) I.D. Purchased price :

$5\,000 \times 125 = 625\,000$ I.D. Cost of Treasury Stock purchased .

252	ح/ أسهم الخزانة بسعر الكلفة	625 000
183	ح/ نقدية لدى المصارف	625 000
قيد صرف مبلغ شراء (5 000) سهم من أسهم الشركة المطروحة للتداول بالكلفة		

3- Reissue (2 000) shears, (130) I.D. Sale price per shear :

$2\,000 \times 130 = 260\,000$ I.D. Amount received .

$2\,000 \times 125 = 250\,000$ I.D. Cost of Treasury Stock Purchased .

$260\,000 - 250\,000 = 10\,000$ I.D. Paid-in Capital from T.S. .

181	ح/ نقدية بالصندوق	260 000
2214	ح/ رأس المال الاحتياطي	10 000
252	ح/ أسهم الخزانة بسعر الكلفة	250 000
قيد بيع (2 000) سهم من أسهم الخزانة بأعلى من سعر التكلفة		

4- Reissue (1 000) shears, (120) I.D. Sale price per shear :

$1\,000 \times 120 = 120\,000$ I.D. Amount received .

$1\,000 \times 125 = 125\,000$ I.D. Cost of Treasury Stock Purchased .

$125\,000 - 120\,000 = 5\,000$ I.D. Paid-in Capital from T.S. .

181	ح/ نقدية بالصندوق	120 000
2214	ح/ رأس المال الاحتياطي	* 5 000
252	ح/ أسهم الخزانة بسعر الكلفة	125 000
قيد بيع (1 000) سهم من أسهم الخزانة بأقل من سعر التكلفة		

* يستخدم رصيد ح/ رأس المال الاحتياطي (10 000) دينار نتيجة عملية إعادة الإصدار بأعلى من الكلفة الفقرة (3) حصراً ولا يستخدم الرصيد نتيجة الإصدار الأولي (500 000) دينار .

5- Reissue (1 000) shears, (110) I.D. Sale price per shear :

$1\,000 \times 110 = 110\,000$ I.D. Amount received .

$1\,000 \times 125 = 125\,000$ I.D. Cost of Treasury Stock Purchased .

$125\,000 - 110\,000 = 15\,000$ I.D. Paid-in Capital from T.S. .

181	ح/ نقدية بالصندوق	110 000
2214	ح/ رأس المال الاحتياطي	* 5 000
397	ح/ خسائر هبوط أسعار الاستثمارات المالية	10 000
252	ح/ أسهم الخزانة بسعر الكلفة	125 000
قيد بيع (1 000) سهم من أسهم الخزانة بأقل من سعر التكلفة		

* تم تخفيض رصيد ح/ رأس المال الاحتياطي بمبلغ (5 000) دينار فيكون الرصيد (صفر) .

6- Reissue (1 000) shears, (97) I.D. Sale price per shear :

$1\,000 \times 97 = 97\,000$ I.D. Amount received .

1 000 X 125 = 125 000 I.D. Cost of Treasury Stock Purchased .

125 000 – 97 000 = 28 000 I.D. Paid-in Capital from T.S. .

181	ح/ نقدية بالصندوق	97 000
397	ح/ خسائر هبوط أسعار الاستثمارات المالية	28 000
252	125 000 ح/ أسهم الخزنة بسعر الكلفة	
	قيد بيع (1 000) سهم من أسهم الخزنة بأقل من سعر التكلفة	

ثانياً- طريقة القيمة الاسمية (Par value method) :

عملية شراء أسهم الخزنة بطريقة القيمة الاسمية ما هي في الحقيقة إلا عملية إلغاء الأسهم ، وطالما لا يمكن اعتبارها كموجود لذا يجب تمثيل الإلغاء وعلى أقل تقدير تخفيض للأسهم المصدرة ، وبما أن الأسهم المصدرة وكما هو معروف تظهر بقيمتها الاسمية ، فإنه في هذه الحال يجب إثبات الأسهم التي يعاد اقتنائها بالقيمة الاسمية أيضاً وفي هذه الحالة وبموجب هذه الطريقة يتم مقارنة كلفة شراء أسهم الخزنة مع سعر الإصدار الأولي للأسهم وبذلك تنشأ هنا حالتين وهما :

- 1- إذا كان سعر شراء الأسهم أعلى من سعر الإصدار الأصلي ، في هذه الحالة ينشأ الآتي :
 - أ - أثبات القيمة الاسمية للأسهم التي تم شرائها بالجانب المدين وتحت أسم أسهم الخزنة .
 - ب - الفرق بين القيمة الاسمية وسعر الإصدار الأصلي يثبت في الجانب المدين تحت حساب رأس المال الاحتياطي نتيجة الزيادة في القيمة الاسمية لبيع الأسهم العادية .
 - ج - الفرق بين كلفة اقتناء الأسهم وسعر الإصدار الأولي يثبت في الجانب المدين على حساب خسائر هبوط أسعار الاستثمارات المالية (ح/ 3978) وذلك بحالة عدم وجود رصيد في حساب رأس المال الاحتياطي .
 - 2- إذا كان سعر شراء الأسهم أقل من سعر الإصدار الأصلي وبهذه الحالة ينشأ الآتي :
 - أ - أثبات القيمة الاسمية للأسهم المشتراة في الجانب المدين تحت أسم أسهم الخزنة .
 - ب - الفرق بين القيمة الاسمية وسعر الإصدار الأولي يثبت في الجانب المدين على حساب رأس المال الاحتياطي عن إصدار الأسهم العادية بالزيادة .
 - ج - الفرق بين كلفة الشراء وسعر الإصدار الأولي يثبت في الجانب الدائن وعلى حساب رأس المال الاحتياطي نتيجة إعادة إصدار أسهم الخزنة Paid-in capital from treasury stock .
- ملاحظة :** بموجب طريقة الكلفة يظهر حساب رأس المال الاحتياطي عند إعادة إصدار الأسهم من جديد ، في حين بطريقة القيمة الاسمية يظهر هذا الحساب عند شراء أسهم الخزنة من الأسواق المالية بحساب الخسائر .

المثال السابق : طريقة القيمة الاسمية للسهم (par value)

- 1- أصدرت إحدى الشركات إصدار أولي قدره (25 000) سهم عادي بقيمه اسميه (100) دينار للسهم بسعر إصدار (120) دينار، وقد تمت العمليات الآتية خلال الفترة :
 - 2- شراء (5 000) سهم من أسهم الشركة من سوق الأوراق المالية بسعر (125) دينار .
 - 3- إعادة إصدار (2 000) سهم بسعر (130) دينار للسهم الواحد .
 - 4- إعادة إصدار (1 000) سهم بسعر (120) دينار للسهم الواحد .
 - 5- إعادة إصدار (1 000) سهم بسعر (110) دينار للسهم الواحد .
 - 6- إعادة إصدار المتبقي من أسهم الخزنة بسعر (97) دينار للسهم الواحد .
- المطلوب :** (1) أثبات قيود العمليات أعلاه . (2) فتح الحسابات المختصة .

1- Issues (25 000) shears, (100) I.D. par value, (120) I.D. with premium :

25 000 X 100 = 2 500 000 I.D. Par Value of Common Stock Issued .

25 000 X 120 = 3000 000 I.D. Price with Issued Premium .

3000 000 – 2500 000 = 500 000 I.D. Paid-in Capital in excess of par value .

183	ح/ نقدية لدى المصارف	3 000 000
2214	ح/ رأس المال الاحتياطي	500 000

211	ح/ رأس المال المدفوع 2 500 000
	قيد تكوين رأس المال بإصدار (25 000) سهم للتداول

- 2- Purchase (5 000) shears, (125) I.D. Purchased price :
 $5\,000 \times 125 = 625\,000$ I.D. Cost of Treasury Stock purchased .
 $5\,000 \times 100 = 500\,000$ I.D. Par value of shears purchased .
 $5\,000 \times 120 = 600\,000$ I.D. Price with Issued Premium .
 $600\,000 - 500\,000 = 100\,000$ I.D. Issued Premium .
 $625\,000 - 600\,000 = 25\,000$ I.D. Increase on purchase price .

251	ح/ أسهم الخزانة بالقيمة الاسمية	500 000
2214	ح/ رأس المال الاحتياطي	* 100 000
397	ح/ خسائر هبوط أسعار الاستثمارات المالية	25 000
183	ح/ نقدية لدى المصارف 625 000	
	قيد صرف مبلغ شراء (5 000) سهم من أسهمنا المطروحة للتداول بالقيمة الاسمية	

* تختلف عن طريقة التكلفة إذ يستخدم رصيد ح/ رأس المال الاحتياطي في قيد الإصدار البالغ (500 000) دينار .

- 3- Reissue (2 000) shears, (130) I.D. Sale price per shear :
 $2\,000 \times 130 = 260\,000$ I.D. Amount received .
 $2\,000 \times 100 = 200\,000$ I.D. Par value of shears purchased .
 $260\,000 - 200\,000 = 60\,000$ I.D. Paid-in Capital from T.S. .

181	ح/ نقدية بالصندوق	260 000
2214	ح/ رأس المال الاحتياطي 60 000	
251	ح/ أسهم الخزانة بالقيمة الاسمية 200 000	
	قيد بيع (2 000) سهم من أسهم الخزانة بأعلى من سعر القيمة الاسمية	

- 4- Reissue (1 000) shears, (120) I.D. Sale price per shear :
 $1\,000 \times 120 = 120\,000$ I.D. Amount received .
 $1\,000 \times 100 = 100\,000$ I.D. Par value of shears purchased .
 $120\,000 - 100\,000 = 20\,000$ I.D. Paid-in Capital from T.S. .

181	ح/ نقدية بالصندوق	120 000
2214	ح/ رأس المال الاحتياطي 20 000	
251	ح/ أسهم الخزانة بالقيمة الاسمية 100 000	
	قيد بيع (1 000) سهم من أسهم الخزانة بأقل من سعر التكلفة	

- 5- Reissue (1 000) shears, (110) I.D. Sale price per shear :
 $1\,000 \times 110 = 110\,000$ I.D. Amount received .
 $1\,000 \times 100 = 100\,000$ I.D. Par value of shears purchased .
 $110\,000 - 100\,000 = 10\,000$ I.D. Paid-in Capital from T.S. .

181	ح/ نقدية بالصندوق	110 000
2214	ح/ رأس المال الاحتياطي 10 000	
252	ح/ أسهم الخزانة بسعر الكلفة 100 000	
	قيد بيع (1 000) سهم من أسهم الخزانة بأقل من سعر التكلفة	

- 6- Reissue (1 000) shears, (97) I.D. Sale price per shear :
 $1\,000 \times 97 = 97\,000$ I.D. Amount received .
 $1\,000 \times 100 = 100\,000$ I.D. Par value of shears purchased .
 $100\,000 - 97\,000 = 3\,000$ I.D. Paid-in Capital from T.S. .

181	ح/ نقدية بالصندوق	97 000
2214	ح/ رأس المال الاحتياطي	3 000
252	100 000 ح/ أسهم الخزانة بسعر الكلفة	
قيد بيع (1 000) سهم من أسهم الخزانة بأقل من سعر التكلفة		

ملاحظة : لغرض استخراج القيمة الدفترية للسهم العادي نتبع الخطوات الآتية :

أ- الأسهم الممتازة هي أسهم غير مجمعة للأرباح عليه لا يوجد مقسوم للأرباح لهذه الأسهم لذا يؤخذ سعر الاستدعاء فقط (call price) أن وجد .

ب- يطرح مبلغ (قيمة الأسهم الممتازة) من مجموع حقوق الملكية Stockholder's equity لغرض الوصول إلى المبلغ الكلي للأسهم العادية .

ج- عند وجود أسهم الخزانة Treasury stock يتم طرح عدد الأسهم من الأسهم المصدرة كون هذه الأسهم بمثابة تخفيض مؤقت لرأس المال للوصول إلى عدد الأسهم المتداولة Outstanding shares .

د- أجراء عملية القسمة بتقسيم مجموع مبلغ الأسهم العادية المتداولة على عدد الأسهم العادية لغرض الوصول إلى القيمة الدفترية للسهم العادي في السجلات .

المبحث الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

Conclusions & Recommendations

أولاً- الاستنتاجات (Conclusions) :

- 1- أشارت بعض المواد القانونية مصطلح علاوات الإصدار التي هي عبارة عن العوائد نتيجة الفرق بين سعر الإصدار والسعر الاسمي للأسهم على أن تسجل في حساب احتياطي أساسي لعلاوة الإصدار ، هذا يعني وجود حساب احتياطي خاص بإثبات مبالغ الفرق بين سعر السهم الاسمي وسعر آخر يقابله .
- 2- افتقار دليل النظام المحاسبي الموحد المعتمد إلى أرقام الدليل وأسم الحساب الخاص بأسهم الخزانة والمعاملات القيدية لعمليات بيعها وشراءها وما هي القيمة المعتمدة لعملية التسجيل .
- 3- عدم قيام هيئة الأوراق المالية العراقية بإصدار تعليمات تنظم عملية البيع والشراء والتداول لأسهم الخزانة وكيفية التصرف بها والحالات التي تسمح للشركات العراقية بتداول أسهم الخزانة (بيع وشراء) وطرحها للتداول في سوق العراق للأوراق المالية .
- 4- عدم تضمين القاعدة المحاسبية رقم (14) " محاسبة الاستثمارات " أي فقرات أو إرشادات عن أسهم الخزانة كدليل استرشادي للإدارات وللمحاسبين في الشركات العراقية للعمل بموجبها في كيفية التعامل بأسهم الخزانة لعمليات البيع والشراء وما هي المجالات والمبررات المسموح بها لقيام الشركة بالتعامل بأسهم الخزانة وكيفية وطرق الإفصاح عنها في الميزانية العامة .
- 5- إن إعادة شراء الأسهم يمثل لدى بعض الشركات استثمار مربح Profitable Investment ، ولكن على إدارة الشركة أن تلاحظ بأن استمرارها في إعادة شراء أسهمها قد يؤدي إلى تآكل عملية الاستثمار في إعادة شراء الأسهم بشكل قد يستحيل معه استمرار الشركة في مزاولتها نشاطها .
- 6- أن قرارات إعادة شراء الأسهم لا بد أن يكون استثماراً مؤقتاً لاستغلال نقدية فائضة وفي نطاق محدود التأثير على نشاط الشركة .
- 7- يتم خصم كلفة أسهم الخزانة من حقوق الملكية بدون الاعتراف بأي ربح أو خسارة في الأرباح أو الخسائر الناتجة عن شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية للشركة .
- 8- قد يتم إعدام أسهم الخزانة من أجل تخفيض عدد الأسهم المطروحة في السوق وزيادة أسعارها وبالتالي زيادة ربحية الأسهم وكذلك زيادة نسبة التوزيعات .

ثانياً- التوصيات (Recommendations) :

- 1- من المتعارف عليه وجود حساب يسمى (رأس المال الاحتياطي) لتسجيل مبالغ الفرق بين سعر الإصدار والسعر الاسمي للأسهم في هذا الحساب ، عليه ينبغي تضمين دليل النظام المحاسبي الموحد المعمول بهذا الحساب في الدليل .

- 2- استحداث رقم دليل وحساب خاص بأسهم الخزانة في دليل النظام المحاسبي الموحد ووضع المعالجات القيدية لعمليات بيع وشراء (تداول) أسهم الخزانة والقيمة المعتمدة لعملية التسجيل إذا كانت بالقيمة الاسمية أو بالكلفة .
- 3- إن على هيئة الأوراق المالية العراقية إصدار تعليمات لتنظم عمليات تداول أسهم الخزانة وكيفية التصرف بها والحالات التي تسمح للشركات العراقية بتداول في سوق العراق للأوراق المالية للشركات العراقية المدرجة في السوق .
- 4- إجراء بعض التعديلات على القاعدة المحاسبية رقم (14) " محاسبة الاستثمارات " باتجاه الإشارة إلى أسهم الخزانة لتعتبر كدليل استرشادي للإدارات وللمحاسبين في الشركات العراقية للعمل بموجبها لعمليات بيع وشراء أسهم الخزانة وتداولها والإفصاح عنها في الميزانية العامة على وفق المعايير المحاسبية العربية والدولية لأسهم الخزانة .
- 5- يتم الاعتراف بأسهم الخزانة على أنها ضمن حساب المطلوبات بجعلها رصيد سالب (تخفيض) ولا تعتبر من الموجودات كأنها استثمارات مالية .
- 6- يتم الإفصاح بصورة منفصلة عن أسهم الخزانة التي تحتفظ بها الشركة وذلك إما في صلب الميزانية العامة (المطلوبات) أو في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية .
- 7- بغرض الوصول إلى تحقيق هدف الشركة لرفع أسعار أسهمها المطروحة للتداول وحركة الأموال والاقتصاد المحلي ينبغي صياغة تعليمات لعدم احتكار الشركة لأسهمها المعروضة للتداول .

المصادر

- 1- قانون الشركات العراقي رقم (21) لسنة 1997 (المعدل) .
- 2- قانون الشركات العامة العراقي رقم (22) لسنة 1997 (المعدل) .
- 3- قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته .
- 4- تعليمات شراء أسهم الخزينة الأردني 2014 المعدلة بتاريخ 2015/11/3 .
- 5- أحكام أسهم الخزينة في الأردن لتخفيض رأس المال 2012 .
- 6- تعليمات أسهم الخزينة الكويتي لسنة 2013 .
- 7- تعليمات بيع وشراء أسهم الخزينة الكويتي لسنة 2014 .
- 8- قانون الشركات (159) لسنة 1981 المعدل بالقانون (8) لسنة 1998 .
- 9- معيار المحاسبة الدولي رقم (25) الأدوات المالية .
- 10- ارنست ويونغ (1999) ملخص معايير المحاسبة الدولية .
- 11- هندي ، منير إبراهيم ، " الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات " ، مصر الإسكندرية ، مركز الدلتا للطباعة ، 2005 ، توزيع منشأة المعارف بالإسكندرية .
- 12- ديوان الرقابة المالية الاتحادي العراقي ، كتاب النظام المحاسبي الموحد ، 2011 .
- 1- Kieso , donanld E., and Jerry J., Wygandt, (2012) Intermediate Accounting, 12th Ed, John wiley & sons, NY.
- 2- Kieso , donanld E., and Jerry J., Wygandt, (2011) Intermediate Accounting, 10th Ed, John wiley & sons, NY.